إنجاز

bader_rshidi@hotmail.com
بدر بشير الرشيدي

البورصة مشروع بورصة

تحطمت المؤشرات الاقتصادية العالمية في الأعوام السابقة وبالتحديد في عام 2008، وتعثرت بعض الشركات وتبعثر بعضها، وهذا الحطام حل على العالم كله وخاصة في الدول الرأسمالية وهناك بنوك عالمية كان يشهد لها التاريخ بأنها بنوك حذرة من المصاعب وهناك شركات استثمارية لها شعارات جميلة.

أذكر لكم بعض الشعارات التسويقية التي تطبع بقلب العميل الثقة التامة.

1. شركة لها ألوان كثيرة وتتغير على حسب المناخ المناسب.
2. شركة تتعامل مع العميل كالإنسان السيامي فهما عقلان مرتبطان بجسد واحد.
3. شركة لها عينان الاولى تقتنص الفرص والأخرى تراقب المخاطر.
4. شركة نادر وجودها في العالم فالشركات العظمى قليلة.
5. شركة نظرتها أفقية وتطمح للوصول الى القمة.

وهذه عبارات تسويقية تشد العملاء «مثل حلاتي»، وغيرها من الشركات والبنوك التي صنعت صورة ذهنية للعميل بأنها الأولى والأخيرة، وأنها الاختيار الافضل له، ومع الاسف فإن بعض الشركات والبنوك أخطأت في تقديراتها ولم تعط الأهمية لإدارة المخاطر التي أعطتهم مؤشرات الخطر. وكذلك بورصة الكويت خسرت رجالا كانوا يديرون السوق بعقولهم الفذة، منهم السيد سامي البدر القناعي، ثم تبعه السيد جاسم البحر، والسيد ناصر الخرافي رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته.

ومازال المتداولون يذكرون مواقفهم المشرفة في صناعة المال ورفع مستوى التداول حتى إذا كانت هناك أوضاع سياسية تعيسة.

واليوم في أحوالنا العامة مع التغيرات الجذرية في الوطن العربي والاعتصامات المحلية والصراعات البرلمانية بين السلطتين، اتضح لنا ان السوق الكويتي للأوراق المالية «البورصة» لا يعيش بين هذه الأوضاع وإنما هو مشروع بورصة، أي ان الدراسات والمؤشرات وأصحاب الخبرات لا تعكس حال السوق إنما تعكـــس حال الـــخيال الذي يعيشه المتداولون.

ولا أستغرب من هذه الامور لأن الخلل من الادارة العامة للدولة، فهي تعيش يومها ولا تتعايش مع مستقبل حالها.

نحن نفتقد قيادة اقتصادية لها نظرة مشرقة لدولتنا الحبيبة ونفتقد الخطط التي ترعى مصالح الدولة وترفع من مستواها الاقتصادي. حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

نظرات

bodalal@hotmail.com
محمد هلال الخالدي

روافد «الأوقاف»

قبل أيام تسلمت هدية جميلة من قطاع الشؤون الثقافية بوزارة الأوقاف عبارة عن نسخة من الإصدارات الجديدة لمشروع «روافد» والذي يهتم بإثراء المكتبة العربية بإصدارات علمية ممتازة في الفكر والأدب والتراث والشريعة، وهو مشروع رائد يدعونا جميعا للفخر والاعتزاز بهذا الانجاز الحضاري الجميل، ليكون إضافة جديدة في سجل الكويت الحافل في مجال الثقافة والتراث الإنساني. تحتوي مجموعة الاصدارات الجديدة على 33 كتابا لخيرة الأساتذة والمفكرين العرب وفي مختلف المجالات، منها «من قضايا الإسلام والإعلام بالغرب» للدكتور عبدالكريم بوفرة و«الاختيار الفقهي وإشكالية تجديد الفقه الإسلامي» للدكتور محمود النيجيري و«الشهود الحضاري للأمة الوسط في عصر العولمة» للدكتور عبدالعزيز برغوث ورواية «عينان مطفأتان وقلب بصير» للدكتور عبدالله الطنطاوي وديوان شعر «منها تتفجر الأنهار» للشاعرة د. أمينة الميني و«الطريق من هنا» للشيخ محمد الغزالي و«نظرية العقد في الشريعة الإسلامية» للدكتور محمد التجكاني وغيرها الكثير من المواضيع المهمة. فبارك الله في هذه الجهود الخيرة التي تحرص على تقديم الصورة الناصعة والجميلة للإسلام على حقيقته، بوسطيته واعتداله وشموله لكل مناحي الحياة الإنسانية. شكرا كبيرة لكل من وقف خلف هذا المشروع الكبير ولكل من ساهم فيه، وشكرا من القلب للسيد بدر سليمان السنين مدير إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف على هذه الهدية القيمة.

نذكر بأن مشروع روافد قد تأسس في عام 2006 في إدارة الثقافة الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف بدولة الكويت وكان لدى القائمين عليه منذ البداية رؤية واضحة للمشروع تتمثل في إصدار مجموعة قيمة من الكتب الفكرية والثقافية التي تساهم في التوعية الإسلامية والإسهام في التنمية الفكرية والثقافية في مختلف المجالات. وتتوزع مجالات إصدارات «روافد» في ثلاثة حقول هي «آفاق» الذي يتناول الجانب الفكري والنقدي للإشكالات المعاصرة، و«إسهام» الذي يعنى بالجانب الأدبي والفني والزخرفة والعمارة الإسلامية، و«مراجعات» وهو عبارة عن إصدار شهري يعنى بتقريب التراث الفكري والأدبي للأمة مع نظرة تجديدية.

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

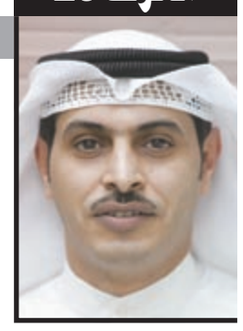

جريمة قتل مسؤول حكومي

ما سأورده، أعترف أنني أترك مصداقيته في عهدة من رواه لي، وإن كان مجرد التفكير فيه أمراً يبعث على الاشمئزاز، فقد روى لي أن مسؤولا حكوميا خلال أحد الاجتماعات طلب وبصوت عال أن يتم تخفيض الطاقة الاستيعابية في المستشفيات، أو بالأصح تقليص السعة السريرية في المستشفيات الحكومية، بعذر أنه يريد أن يقدم «الكيف على الكم» ولهذا العذر حديث آخر.

خلال الاجتماع رفض قيادي في وزارة الصحة هذا المقترح وفنده بالأرقام وهو ما لم يعجب المسؤول الرفيع الذي أمر بعد أقل من شهرين بإحالة القيادي إلى التقاعد، وبعدها بأشهر لم يتم تنفيذ رغبة المسؤول الرفيع، بل ولسبب لا يد له فيه تمت الزيادة السريرية في عدد من المستشفيات الحكومية.

ما نقل، وبغض النظر عن دقته، إلا أنني لا أشك في مصداقية من نقل، ومثل هذه الرغبة لا تفسير لها سوى أن ذلك المسؤول كان يرغب في تدمير الرعاية الصحية التي (كفلها الدستور) لصالح المستشفيات الخاصة وبشكل سريع جدا بطلبه تخفيض الطاقة السريرية، وحكاية هذه الرغبة يتناقلها عدد من قياديي وزارة الصحة.

هذه الرغبة هي جريمة قتل متعمّدة لمرضى ومحتاجين خاصة أن ثلاثة أرباع الشعب الكويتي والوافدين لا يستطيعون تحمل تكاليف الخدمة الصحية في القطاع الخاص، نعم قد يتوجهون اليها بأمراض طارئة كالسعال والانفلونزا والأمراض الجلدية البسيطة، أما أمراض القلب والسرطان والعمليات والكسور فلا طاقة لهم بها وعليه وقياسا على ميزانياتهم المتواضعة سيلجأون الى مستشفيات الحكومة لا مفر، وذلك المسؤول يريد خفض الطاقة السريرية وكأنه يصدر أمرا – علم به أم لم يعلم – بقتلهم أو زيادة آلامهم.

بالأمس قلت اننا لم نعد نعيش في دولة الرفاه، واليوم أشدد يا سادة على أننا لم نعد نعيش في دولة الرفاه، كيف نعيش في دولة رفاه وأقرب موعد يمنحه لك اليوم مستشفى البحر للعيون هو ديسمبر القادم أي بعد 5 أشهر من الآن، الرفاه مقصور على فئة محددة مقرّبة من الحكومة، أما عامة الشعب فلا مانع لدى حكومتنا إذا ما استقلوا قطارا متجها الى الجحيم، بل ربما دفعت ثمن التذكرة للراغبين.

هذه الحكومة يجب أن ترحل إن لم تغير نهجها، فقط فيما يخص الرعاية الصحية التي كفلها الدستور، إن آلام مواطن واحد ينتظر فرج موعد الزيارة التالية في أي مستشفى حكومي كافية لأن ترحل الحكومة قسرا لا طوعا، فما بالكم إن كان هناك آلاف يئنون من الآلام بانتظار شفقة طبيب الحكومة ليصرف لهم ما تيسر حسب فهمه والذي يكون خاطئا في الغالب، ويستمر الألم وتستمر المعاناة وتبقى الحكومة شامخة مستمرة.

كلمة صدق

almuzayenfaisal@yahoo.com ـ twitter@faisalalmuzayen
فيصل حمد إبراهيم المزين

حرب الشوارع.. الاستجواب القادم

لا يخفى على أحد ان الدولة ترعى مواطنيها في كثير من أمور الحياة الأساسية، والتي لا يختلف عليها اثنان، بل ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية مؤخرا كيف ان الشوارع العربية تثور والكويت تغدق على شعبها وتدلعه، بل وتتكفل به من المهد الى اللحد، فلله الحمد والمنة، والشكر الجزيل لدولتنا وقيادتها السياسية العليا، لكن في ظل هذا الرخاء، هناك اشكالية عدم ثقة من المواطنين في أداء السلطة التنفيذية، فلا احد يثق بالمرور ولا بالصحة وأولهم كبار المسؤولين، وهذا الامر ينطبق على اغلب اجهزة الدولة، وهذه مفارقة فريدة وعجيبة لغير المواطنين، أما اهل الديرة فيعون تماما ما هي المشكلة ولو سألت طفلا عن الحلول فسيعطيك إياها بدون تردد.

ما حصل من حادث جنوب السرة والذي راح ضحيته مواطنون نوع من الاهمال المستمر الذي تتحمله وزارة الداخلية بشكل مباشر وغير مباشر، قد يقول البعض كفى إلقاء اللوم على الحكومة فلو سقط طفل من الدرج تلومون الحكومة، ونقول صحيح ان مسؤولية الافراد كمجتمع هي جزء من المعادلة، لكن المخزي والمعيب أن باقي عناصر المعادلة مفقود تماما وهو ما تتحمله الحكومة بسوء ادارتها، وذلك باعترافها بذلك مرارا وتكرارا.

لا يخفى على أحد سوء إدارة وزارة الداخلية في الشق المروري، فلا نكاد نرى أيا من الدوريات على امتداد الخطوط السريعة، والشوارع الرئيسية، والشوارع الفرعية، وان وجدت من فترة الى اخرى، فإما ان تتعسف في التعامل مع المواطنين مثل سحب رخص القيادة، او اسلوب التعامل مع السائقين، واما ان يكون وجودها سلبيا للغاية، فترى بعض الافراد وغيرهم مشغولين في «البى بي»، او «الواتسب»، واذا أثقل رجال الدورية على انفسهم يحررون مخالفات «ممنوع الوقوف» لابراء الذمة ولكي يعبئوا دفتر المخالفات، كما ان رسائل الوزارة في وسائل الاعلام عفا عليها الزمن فهي لا يوجد عندها حلول، وإنما إلقاء اللوم على مستخدمي الطرق من سرعة ورعونة وعدم الالتزام بالخطوط الأرضية وغيرها من الامور، لكن السوال الذي يطرح نفسه: هل غفلت الوزارة أم تغافلت عن مشاكلها؟ مما أدى الى تمادي السائقين بعدم وجودها في الأماكن التي من واجبها عمله وهو ضبط وتطبيق القانون بالشوارع. يجب على الوزارة ان تقيم نفسها بكل شفافية وصدق، هل المشكلة هي فساد، ام سوء ادارة، ام اسلوب تدريب افراد الشرطة، ام الواسطة، ام جميع ما ذكرت؟

ما يهمنا كمواطنين ان نرى ونستشعر أن الشرطة فعلا في خدمة الشعب وحمايته، وهذا دون ادنى شك مفقود بالكامل خاصة في الشق المروري، الا طبعا عندما يزور ضيف ما الكويت فترى الدوريات بعدد النمل، وترى الحزم الراقي بتفعيل القانون، أعتقد أن الرسالة وصلت، الكويت تعد واحدة من اكثر دول العالم بنسبة الحوادث فهل من حلول؟

أدعو اعضاء مجلس الامة الى استجواب وزير الداخلية، لماذا لا نرى حلولا فورية لوقف حرب الشوارع خلال فترة الصيف، فهي مدة كافية لعمل اللازم، فأرواح المواطنين أغلى من أي موضوع آخر، ولا يسعني في هذا المقام إلا ان أتقدم لأهالي المتوفين في هذه الحوادث بأحر التعازي، عظم الله اجركم وصبر قلوبكم.

رؤى كويتية

aljaser_b08@hotmail.com
باسل الجاسر

دور حافل بالإنجازات للأغلبية العاقلة

انتهى الأربعاء الماضي دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثالث عشر لمجلس الأمة، وفض دور الانعقاد على خير بإنجازات كبرى استطاعت الأغلبية العاقلة في المجلس إحرازها على الرغم من جنوح الأقلية التي قاتلت بجد واجتهاد وفي معزل عن أعراف وتقاليد تجربتنا الديموقراطية، فقد كافحت من أجل «الرحيل» فأدى هذا إلى تعطيل وتعويق مسيرة هذا المجلس المبارك الذي أنجز للكويت وأهلها ما لم تحققه أي من المجالس المتعاقبة منذ 1992.

ولعل أهم هذه الإنجازات هو تصدي الأغلبية الحازم والثابت لألاعيب وممارسات الأقلية، فكان هذا التصدي هو المفتاح الذي فتح باب تحقيق الإنجازات الكبرى ومن أهمها إقرار خطة التنمية، وحقوق المرأة المدنية والمالية، وتحقيق مساواتها بشقيقها بنسبة تزيد على 90٪، كما أن قانون حقوق أبنائنا وإخواننا من ذوي الاحتياجات الخاصة كان إنجازا عظيما وكبيرا، ويبقى أن تتحول نصوص القانون لحقيقة ماثلة على الأرض يستفيد منها أبناؤنا وإخواننا.

كما رأينا إنجازا كبيرا يتحقق في الوقت الضائع وأثناء إقرار الميزانية العامة للدولة تمثل في وقف الاعتمادات التكميلية في جميع أبواب الميزانية ما عدا باب الرواتب، وهذا الإنجاز تحقق بتعاون وتنسيق وثيق بين الأغلبية العاقلة والحكومة بعيدا عن التشنج والتهديد والوعيد، علما بأن مشكلة الاعتمادات التكميلية كنا ـ وطنا وشعبا ـ نعاني منها منذ 1974 ووضعت كمحور رئيسي في استجواب من قبل الأقلية الجانحة وها هما اثنان من الثلاثة مقدمي هذا الاستجواب موجودان في مجلس الأمة قبل أن يأتي سمو الرئيس لمجلس الوزراء رئيسا؟ وها هو محور من محاور استجوابهم يلغى وينتهي فهل سيسحبونه من استجوابهم؟

المهم أن أغلبية مجلسنا هذا تستحق الشكر والثناء منا كمواطنين، وما هو مسجل في صحائف تاريخ الكويت هو أكبر وأهم، بيد أن ما عند العزيز المطلع القدير هو الأفضل لهم وأبقى عندما يضعه في ميزان أعمالهم، فخدمة الشعب هي أكبر وأهم وأثقل، فخدمة الناس هي الأثقل بميزان الباري عز وجل، تماما كما هي إضاعة وقت مجلس الكويت والكويتيين في الزبد الذي يذهب جفاء له حساب وعقاب لديه سبحانه.

وجهة نظر

akandary@gmail.com
عبدالعزيز الكندري

رجال المال والسياسة

«لكي تصبح غنيا، عليك أن تتزوج امرأة غنية، أو ترث أبا غنيا، أو تسرق» هذا مثل يقال في بعض البلدان الأوروبية، وبدوري أعتقد أن هذا المثل يحتاج إلى تكملة، وهي إذا أردت أن تكون غنيا في إحدى البلدان العربية فعليك أن تكون مقربا من أصحاب القرار، أو تكون شريكا لأحدهم في المشاريع والمناقصات كونه صاحب نفوذ.

قبل أيام خرج أمام شاشات التلفزة واحد من أبرز رجال الأعمال في سورية، وأعلن عن عزمه ترك التجارة والاتجاه للعمل الخيري، ثم قال انه سيقوم بتوزيع أرباح شركاته بعد طرحها للاكتتاب.

في الحقيقة لم أفهم ما يود قوله، بسبب التردد الذي بدا واضحا عليه في المؤتمر الصحافي، حيث ان ما يملكه من أموال جاء نتيجة قربه من صاحب القرار.

وقد ذكر أحد تقارير التنمية البشرية العربية الصادر عن الأمم المتحدة أن 160 ألف مصري فقط يملكون 40٪ من ثروة مصر، مقابل 36 مليون مصري يعيشون بأقل من 360 جنيها في الشهر، ومازالت التحقيقات جارية في مصر والحديث عن القطط السمان التي باعت البلد لعدة أشخاص، هذا إضافة إلى الكم الهائل من الجرائم التي قاموا بها واستباحوا المال العام عن طريق الكسب غير المشروع وخيانة الأمانة والرشوة ووضع اليد على الأراضي الشاسعة بأبخس الأثمان، ومن ثم بيعها مرة أخرى للمواطنين بأعلى الأسعار.

ويقول عبدالرحمن الراشد في مقاله المنشور بالشرق الأوسط تحت عنوان «تجار النظام ونظام التجار»: صارت الأضحوكة في العالم أنه إذا أردت أن تكون تاجرا لا تحتاج أن تكون مثابرا مبدعا مثل بيل غيتس، تمضي كل عمرك تكد في السوق، يكفي أن تستولي على الحكم في العالم العربي، وفي غمضة عين تصبح ثريا». وربما تجد البعض من هؤلاء بدأ يستجدي من الآخرين لكي يساعدوه في إخراج أمواله، والغريب أنه لم ينفق هذه الأموال داخل هذه البلدان لعمل مشاريع تجارية حقيقة ولكي يساعد النظام.

ومن نافلة القول ان رجال السياسة أصبحوا هم رجال المال، بل صاروا أثرى وأقوى نفوذا من رجال المال، وعندما تصبح المعادلة بهذا الشكل فإن الفساد سيستشري، حيث ان رجال السياسة سينظرون بعين عوراء واحدة لمصالحهم الخاصة فقط لا غير، أما المواطن فلن يستطيع أن يعمل غير الثورات ليغير هذا الأنظمة.